النَّسَب في العربية

م. د. ميسون عبد الجبار داود البصري

Maysoonabduljabbara@uomustansiriyah.edu.iq

الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، قسم اللغة العربية

الملخص:

يهدف موضوع النسب إلى بيان أساليب النسب في العربية، وطرقه متعددة فمنها النّسب عن طريق الحذف، وعن طريق القلب، وعن طريق ردِّ المحذوف وغيرها، وقد سلط البحث الضّوء على بعض مواضع الاختلاف بين النحويين؛ لأنه يقود إلى معرفة السبيل الواضح في النسب، وقد اختارت الباحثة النسب إلى فعيل بفتح الفاء وضمها، وإلى فعيلة بالفتح والضم، والنسب إلى ما كان مختومًا بهاء التأنيث، ومن ثمَّ الاستغناء عن ياء النسب. وتوصلت الباحثة إلى أن القياس كان يثبت على أيسر الأوزان وأكثرها استعمالًا.

الكلمات المفتاحية: النسب، ياء النسب، فعيل، فعيلة.

The concept of Attribution

Inst. Maysoon Abdul-Jabbar Dawood Al-Basri (PhD)

Al-Mustansiriya University, College of Education, Arabic Language Department

Abstract:

This study explores the concept of attribution in the Arabic language, focusing on the various methods used to form attributions. These methods are diverse and include forming attribution through deletion, reversal, and the restoration of omitted elements, among others. The study highlights areas of disagreement among grammarians, as understanding these differences can lead to a clearer approach for forming attributions. The researcher has chosen to focus specifically on attributing words in the "fa'il" form (both with an "a" and "u" sound in the first syllable), the "fa'ila" form (also with "a" and "u" variations), and words ending with the feminine "t" suffix. Additionally, the study addresses cases where the "-i" attribution suffix is omitted.

The researcher concluded that the rules for forming attributions generally favor the simplest and most commonly used patterns.

Keywords: attribution, attribution suffix, fa'ila, fa'il.

المقدّمة:

موضوع النّسب شائق طريف، غرضه التخصيص والتوضيح، ببيان وطن المنسوب أو مدينته أو عمله أو جنسه، وقد نَسب العربي بطرق مختلفة، نحو: النَّسب عن طريق الحذف، وعن طريق القلب، وعن طريق ردّ المحذوف وغيرها؛ أي أن طرقه متشعبة، وشأنه في ذلك شأن كل مباحث النحو والصرف، كثير الدقائق كثير الاختلاف. وظاهرة الاختلاف في العربيّة ظاهرة سُلِّط عليها الضوء، وأُلِّفت فيها الكتب، لذلك لا نعجب أن نجد في موضوع النّسب اختلافًا بين النحويين؛ ولا يعني الاختلاف الفرقة والتناحر كما يبدو للوهلة الأولى، بل هو رحمة أُهديت لهذه الأمة؛ فلان كان الاختلاف رحمة في أمور الفِقْه؛ لأنَّه يقود إلى اليُسر، فحرِيٌّ به أن يكون آكد في مسائل العربيّة.

ولقد درستُ خمس مسائل، قَلَّ أن سَلمتْ مسألة منها من اختلاف بين النحويين وهي:

1- **المطلب الأوّل:** النّسب إلى فعيل بفتح الفاء وضمها.

2- **المطلب الثّاني:** النّسب إلى فعيلة بالفتح والضم.

3- **المطلب الثّالث:** النّسب إلى ما كان مختومًا بهاء التأنيث مسبوقة بياء أو واو قبلهما ساكن.

4- **المطلب الرّابع:** النّسب إلى نحو: تغلب ومغرب.

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.844

5- **المطلب الخامس** : الاستغناء عن ياء النّسب .

وفي نهاية الأمر – وعلى الرغم من الاختلاف– كان القياس يثبُتُ على أيسر الأوزان، وأكثرها استعمالًا لدى العربي.

ولقد حرص جميع العلماء المتقدمين على الثبات على المسموع وتحري الوصف أو الكيفيّة التي نطق بها العربي، ولكنني وجدت أصواتًا من المحدثين تنادي باستحداث أوزان جديدة تلائم متطلبات العصر والحاجة التي يفرضها الانفتاح على الثقافات الأخرى.

وكمثال عليها: تساؤل الأستاذ عباس حسن:

– كيف ننسب إلى الاسم المعتل الآخر بالواو؟ مثل: (أرسطو نهرو ...) (كنغو، طوكيو....) ولقد بحث الأستاذ في هذه المسألة ولم يصادف فيما لديه من المراجع نصًا يصلح جوابًا وذلك؛ لأنَّ الأسماء العربيّة الأصيلة خالية من الاسم المعتل الآخر بالواو، ويرى أن الحاجة اليوم تدعونا إلى تدارك الأمر، لشيوع مثل هذا النوع من الأسماء (حسن، 1963، الصفحات 542-543).

ومن آراء المحدثين الأخرى، رأي الدكتور أحمد مطلوب في النّسبة بالألف والنون والياء المشدَّدة، نحو: الصيدلانيّ.

وقد دافع الدكتور دفاعاً شديداً عن هذه الصيغة، وأتى بأمثلة عديدة تؤيد رأيه –على الرغم من أنها من الأبنية المعدولة التي جاءت على غير قياس النحاة–؛ لأنَّه يرى أن العربيّة تحتاج إليها للدلالة على معانٍ جديدة، وأن الضرورة تدعو للأخذ بهذا البناء في المصطلحات والألفاظ الحضاريّة والمصطلحات العلميّة، وأن هذا البناء له من الدلالة غير الدلالة التي تعطيها النّسبة أو الإضافة المعروفة، فلكل مصطلح معناه فالاكليلاني غير الإكليلي، والأنثواني غير الأنثوي .... وهكذا (مطلوب، 2003، الصفحات 376-420).

وهذه الدعوات دعا إليها أصحابها لحاجة يرونها، ولكن هناك أسلوب جديد في الكتابة لا تُنتجه الحاجة ولا يُشفع بشواهد من القديم، ولكنه رغبة من الأدباء المحدثين في التجديد بأساليب الكتابة للابتعاد عن الأساليب التقليديّة في التعبير حسب، فيضيفون ياء النّسب إلى الكثير من الألفاظ – لا لغرضٍ من أغراض النّسب، وإنما تزويقًا للكلام كي يبدو بحلة جديدة – وأحَدُ هذه التعبيرات: التشعبيّة والأسلوبيّة والتعبيريّة .... وغيرها، وقد جاوزوا بذلك الغاية من النّسب وهي التوضيح والتخصيص – كما ذُكر– وإنما قالوا: تشعبيّة وكان يمكن أن يقولوا متشعب وقالوا: (أسلوبياتُهُ في التعبير) وكان يمكن أن يقولوا: (أُسلوبهُ في التعبير)، وقالوا: (التعبيريّة في هذا النص)، وكان يمكن أن يقولوا: (التعبير في هذا النص).

وليس خافٍ أن استعمال هذا المصدر – أي المصدر الصناعي– له حاجة ماسّة، وبخاصة في علم الكيمياء، وغيره من العلوم الطبيعيّة، وقد قرره المجمع اللغوي بالقاهرة لضرورة اقتضتها متطلبات التطور، ولكن أن يُعمد إلى استخدام هذا المصدر بغير حاجة، فذلك مناف لقواعد اللغة العربيّة (أبو محمد و جمال الدّين، د.ت، الصفحات 210-211).

وأخيرًا آمل أن لا يُعد هذا خروجًا عن الموضوع، فهو من صلب موضوع النّسب، وكل بحث يأخذ من القديم بشطر ويدرسه في ركن قصيٍّ عن المشاكل التي تعصف باللغة لا يُعَدُّ بحثًا رصينًا.

وبعدُ: فنحن نسير في ركب الذين ساروا لخدمة القران الكريم، نلتمس منهم الدليل، ونستنير بآرائهم السديدة.

نسال الله الهداية والعون، وآخر دعوانا أن الحمد لله، والصَّلاة والسَّلام على رسول الله.

التمهيد

جرى سيبويه على تسمية باب النَّسب بالإضافة، أو من النّسبة ، وعقد له في كتابه بابًا مستقلًا عنوانه: "وهذا باب الإضافة، وهو باب النّسبة"، كما سمّى الياء المشددة الخاصة بالنّسبة: "ياء الإضافة" (سيبويه، 1988، صفحة 335).

لذلك سنعرف النّسب والإضافة لغةً واصطلاحًا باعتبارهما بابًا واحدًا.

النّسب في اللغة : النِّسْبَةُ والنُّسْبَةُ والنَّسَبُ: القرابةُ؛ وقيل هو في الآباء خاصَّة؛ وقيلَ: النِّسْبَةُ: مصدر الانْتساب؛ والنُّسْبَة: الاسم. النَّسبُ يكون بالآباء، ويكون في البلاد، ويكون في الصناعة (ابن منظور، 1993).

المُضَاف في اللغة : المُلْصَق بالقوم الممال اليهم وليس منهم. وكلُّ ما أُميل إلى شيءٍ وأُسند إليه فقد أُضيف (ابن منظور، 1993).

النَّسب في الاصطلاح: إضافة ياء مشدَّدة إلى آخر الاسم للدلالة على اتصافه بما نُسب إليه، وبعبارة سيبويه: "اعلم أنّك إذا أضفت رجلًا إلى رجلٍ فجعلته من آل ذلك الرجل، ألحقتَ ياءَي الإضافة.

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.844

فإذا أضفته إلى بلد فجعلته من أهله، ألحقتَ ياءَي الإضافة، وكذلك إن أضفت سائلًا الأسماء إلى البلاد أو إلى حيٍّ أو قبيلة" (سيبويه، 1988، صفحة 335).

وعرّفه المبرّد بقوله: "اعلم أنّك إذا نسبتَ رجلًا إلى حيٍّ أو بلدٍ أو غير ذلك، ألحقت الاسم الذي نسبته إليه ياء شديدة، ولم تخففها، لئلا يلتبس بياء الإضافة التي هي اسم المتكلم" (المبرد، د.ت، صفحة 133).

ونلاحظ أن المبرّد قد اتفق في التسمية مع سيبويه، فقد عقد له بابًا بعنوان: (هذا باب الإضافة وهو باب النَّسب)، ولكن معظم المتأخرين سموها النّسبة أو النّسب، ولعلّ هذا التسمية أوضح دلالة من الإضافة؛ لأنّها تلتبس بالمعنى الجديد للإضافة عند النحويين؛ والذي عرّفوه بأنه: "كل ما لم يكن فيه المضاف إليه من جنس المضاف من الإضافة المحضة؛ فالإضافة بمعنى اللام، وكلّ إضافة كان المضاف إليه جنس المضاف؛ فالإضافة بتقدير (من) ولا ثالث لهما عند الأكثر....

فالإضافة في اللغة: نسبة الشيء إلى الشيء مطلقًا.

وفي الاصطلاح: نسبة اسم إلى اسم جُرَّ ذلك الثّاني بالأوّل نيابة عن حرف الجرّ أو مشاكله، فالمضاف إليه إذن: اسم مجرور باسم نائب مناب حرف الجرِّ أو بمشاكل له" (الحنفي، د.ت، صفحة 132).

ولذلك اختار المتأخرون (النّسب) وأبعدوا (الإضافة)، التي جُعلت علمًا لباب آخر من أبواب النحو.

والغرض من النّسب: "التخصيص والتوضيح ببيان وطن المنسوب أو قبيلته أو مدينته أو عمله أو جنسه أو غير ذلك" (الفرطوسي و شلاش، 2011، صفحة 334).

المطلب الأوّل : النّسب إلى فَعيل، فُعيل بفتح الباء وضمها

هذا موضع من أشهر المواضع التي تطرأ فيها تغييرات على الحرف الذي قبل الأخير بسبب ياء النَّسب.

فتُحذف الياء بشرط أن تكون الكلمة معتلة اللام، وفي هذه الصورة تنقلب عند النّسب لامه المعتلّة واوًا مع فتح ما قبلها وجوبًا؛ كغنيّ وغنويّ – وعَليّ وعَلويّ

فإن كان صحيح اللام – وهو شاهدنا – لم يحدث تغيير؛ نحو: جميل وجميليّ؛ وعَقيل وعقيليّ.

وعلى رغم من هذه القاعدة إلاّ أنَّه ورد في كلام العرب ما جاء على غير قياس، وقد أشار إليه سيبويه في كتابه، ونقل قول الخليل في ذلك إذ يقول: "كلُّ شيء من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه، وما جاء تامًّا لم تحدث العرب منه شيئًا فهو على القياس.

فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في هُذيلٍ: هذليٌّ، وفي فقيم كنانة فقميٌّ، وفي مليح خزاعة ملحيٌّ، وفي ثقيف: ثقفيٌّ" (سيبويه، 1988، صفحة 335).

ويُفهم من كلام سيبويه أن الأصل إبقاء اللفظ على حاله، وما ورد من كلام العرب يُثبت على حاله، ولكنه على غير القياس.

وقد خالف المبرّد سيبويه إذ قال: "إعلم أن الاسم إذا كانت فيه ياء قبل آخره، وكانت الياء ساكنة فحذفها جائز؛ لأنَّها حرف ميّت، وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافة، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة، فحذفوا الياء الساكنة لذلك" (المبرد، د.ت، صفحة 33).

وقد أشار إلى اختلاف سيبويه معه في هذه المسألة فقال : "وسيبويه وأصحابه يقولون إثباتها هو الوجه، وذلك قولك في النّسب إلى سليم: سلميّ، والى ثقيف: ثقفيّ، والى قريش: قرشيّ، وإثباتها كقولك في نمير: نميريّ، وقشير: قشيريّ، وعقيل: عقيليّ، وتميم تميميّ" (المبرد، د.ت، صفحة 133).

وقد وافق ابن الوراق سيبويه وخالف المبرد فقال : "وإن كان في الاسم المنسوب إليه ياء خفيفة قبل آخره أعني بالخفيفة: الساكنة الزائدة، نحو : تميم، وثقيف، وفقيم، وسليم، وقريش، وما أشبه ذلك، فالأجود ألّا تحذف من الأشياء شيئًا إذا نسبت إليها كقولك: تميميّ، وفقيميّ، وقد حذفوا الياء من بعض ذلك، قالوا في قُريش: قرشيّ، وفي ثقيف: ثقفيّ، وفي هُذَيْل هذليّ، وهذيليّ. فمن أثبت الياء فعلى الأصل، ومن حذف فلاستثقال الياء والكسرات" (ابن الوراق، 1999، صفحة 529).

وقد مال إلى نفس الرأي ابن عصفور (ابن عصفور، 1996، صفحة 321).

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.844

المطلب الثّاني: النّسب إلى فَعيلة ، فُعيلة بالفتح والضم

تُحذف تاء التأنيث من (فعيلة)، وتُحذف الياء معها، ويُفتح ما قبل الياء المحذوفة (أيّ: فتح عين الكلمة)، كلّ هذا بشرط أن تكون عين الكلمة غير مضعّفة، وأن تكون صحيحة اذا كانت اللام صحيحة؛ فتصير الكلمة بعد تغيير السَّالف على وزن (فَعَلِيّ)، فيقال في النّسب إلى: حنيفة: حَنَفِيّ.

وهذا هو رأي سيبويه، إذ جعل حذف الياء والواو فيه القياس ومثّل له بقولهم في: "ربيعة: ربعيٌّ، وفي حنيفة: حنفيٌّ، وفي جذيمة: جَذميٌّ، وفي جهينة: جهنيٌّ، وفي قتيبة: قتبيٌّ، وفي شنوءة: شنيءٌ، وتقديرها: شنوعة وشنعيٌّ؛ وذلك لأنَّ هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء لمّا أحدثوا في آخرها، لتغييرهم منتهى الاسم، فلمّا اجتمع في آخر الاسم تغييره وحذف لازم لزمه حذف هذه الحروف، إذ كان من كلامهم أن يحذف لأمر واحد، فكلما ازداد التغيير كان الحذف ألزم، إذ كان من كلامهم أن يحذفوا لتغيير واحد" (سيبويه، 1988، صفحة 3390).

ووافقه المبرّد فرأى أن تُحذف هاء التأنيث ومعها الياء، وأشار إلى ذلك بقوله: "فإن كانت هاء التأنيث في الاسم فالوجه حذف الياء لما يدخل الهاء من الحذف والتغيير، وذلك قولك في ربيعة: ربعيّ، وفي حنيفة: حنفيّ، وفي جذيمة: جذميّ، وفي ضبيعة: ضبعيَ، فأمّا قولهم في الخريبة: خريبيّ، وفي السليقة: سليقيّ؛ فهذا بمنزلة الذي يبلغ به الأصل؛ نحو لححت عليه و"استحوذ عليهم الشيطان"، والوجه ما ذكرت لك، فإن كانت الياء متحركة لم تُحذف، وذلك في قولك في حميَر: حميري، وفي عثيَر عثَيْري" (المبرد، د.ت، صفحة 134).

وقد عنى المبرّد بقوله: "فهذا بمنزلة الذي يبلغ به الأصل"، أي أن الكلمة ظلت على أصلها بوجود الياء من غير حذف، وهو لم يستحسن هذا الرأي.

ووافقه على ذلك من الورّاق فقال: "فإن كان الاسم على فَعيلة أو فُعيله حذفت الهاء، كقولك في النّسب إلى حنيفة: حَنفِيّ، وفي رجل من جذيمة: جذميّ، وقد جاء شيء على الأصل، وليس بالمستحسن، وقالوا في رجل من أهل السليقة: سليقيّ، وفي الخريبة: خريبي، وفي سُليمة: سُليمي، وفي عُميرة: عُميري، والوجه ما ذكرت لك، إلاَّ أن يكون الاسم من المضاعف أو المعتل، فإنّك تثبت فيه الياء ولا يجوز حذفها، وذلك قولك في رجل نسبته إلى شديدة: شديدي، وفي رجل من طويلة: طويلي" (ابن الوراق، 1999، الصفحات 530-531).

وذهب إلى نفس الرأي أبن عصفور (ابن عصفور، 1996، صفحة 321).

وعلة حذف الياء والتاء في المؤنث بخلاف المذكر هي قصد التعادل (سيبويه، 1988، صفحة 324).

وبعد أن عرضنا آراء العلماء في (فعيل) و(فعيلة)، وكيف أنهم توصلوا إلى شبه اتفاق على ما يحذف وما يبقى على أصله، يُطالعنا رأي جديد يُخالف جميع الآراء السابقة، وهو رأي أن قتيبة الذي يعرضه في كتاب أدب الكاتب قائلاً: "وإذا نسبت إلى اسم مصغر كانت فيه الهاء أو لم تكن، وكان مشهوراً أُلقيت الياء منه، تقول في "جُهَيْنَة" و"مُزَيْنَة"، جُهَنِيٌّ ومُزَنِيٌّ، وفي "قُرَيْش": قُرَشِيٌّ، وفي "هُذَيْل": هُذَلِيٌّ، وفي "سُلَيْم": سُلَميّ، هذا هو القياس، إلاَّ ما أَشَذُّوا. وكذلك إذا نسبت إلى فعيل أو فعيلة من أسماء القبائل والبلدان وكان مشهورًا، ألقيت منه الياء، مثل رَبِيعة وبَجيلة، تقول: رَبَعيٌّ وبَجَليٌّ، وحَنيفَةَ حَنَفِيٌّ، وثقيف: ثَقَفِيٌّ، وعَتيك عَتَكي، وإن لم يكن الاسم مشهورًا لم تُحذف الياء في الأوّل والثّاني" (الدينوري، د.ت، الصفحات 280-281).

ونُركّز على لفظ (مشهور) الذي أورده ابن قتيبة فهو مدار الاختلاف بينه وبين غيره من العلماء، فمدار الأمر أن العرب لم ينسبوا إلى فعيل وفعيلة بقولهم: فعَليّ (بحذف الياء) إذا كان غير مشهور، بل فعيلي بإثبات الياء على أصلها، وقد سار على هداه من المحدثين، الراهب أنستاس الكرمليّ العضو السابق بالمجمع اللغويّ القاهريّ، فقد نشر مجلة المقتطف رأيه الموافق لرأي ابن قتيبة مدلّلًا على صحة رأيه بوافر من الشواهد، بلغت الثلاثة بعد المئة، وأكّد أن هذه الشواهد ليست هي كل الموجود، وأنّه اكتفى بها مسرعًا، إذ لم يتسع وقته لجمع الباقي، الذي يقطع بوجوده، واستند في تأييد رأيه إلى قول ابن قتيبة الذي أوردناه آنفًا.

ثم اختتم مقاله – بعد تعداد الشواهد– بقوله: "ترى من هذا التعداد الطويل الممل – وإن اجتزأنا بالوشل منه– أن الأوّلين، أو قل بالأحرى: أن الأوّل الذي وضع قاعدة النّسبة إلى فَعيل أو فعيلة بحذف الياء لم يستقر جميع ما جاء من هذا القبيل، ولو تتبعها كما

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.844

تتبعناها لعدل عن قاعدته، ووضع ضابطًا مخالفًا لما قرّره، وجعل ما خالف هذا الضابط شاذًّا لا غير. لكن الذين جاؤوا بعد الواضع الأوّل تأثروه في قاعدته من غير أن ينعموا النظر في صحة ما قال وعلته، فقرارة تسفهّت قرارًا.

ونزيد على ما تقدم أنَّ النّسبة إلى فعيل وفعيله بإلقاء الياء من قلب الكلمة وكَسْح الآخر بياء النّسبة كثير الورود في ما ذكره القلقشندي في صبح الأعشى، ونحن لم نذكر تلك الشواهد؛ لأنَّها وضعت بعد العهد العبّاسي الزاهر. أمّا ما نقلناه عن السمعاني وابن الأثير وياقوت الحموي والسيوطي، فهو مما عُرف في الجاهليّة أو صدر الإسلام أو في العصر العباسيّ. فأين بقي كلام من يقول خلاف ما ذهبنا إليه وتلك الألفاظ الشاذّة لو جُمعت بحذافيرها لما أربت على العشرين، على أعظم تقدير، دع عنك أننا لم نذكر من الكلم إلاَّ ما عثرنا عليه في الدواوين المذكورة بسرعة البرق الخاطف لقلة ما بيدنا من الوقت، ولهذا نظن أن هناك ألفاظًا كثيرة فاتتنا في تلك الأسفار نفسها" (الكرمليّ، 1935، الصفحات 136-143).

المطلب الثالث: النّسب إلى ما كان مختومًا بهاء التأنيث مسبوقة بواو أو ياء قبلهما ساكن

إذا نسبنا إلى ما كان مختومًا بهاء التأنيث وقبلها ياء أو واو قبلهما ساكن، لم يتغير شيء غير حذف الهاء، وهذا هو رأى سيبويه الذي ذكره في الكتاب فقال: "هذا باب بالإضافة إلى كل اسم كان آخره ياءً، وكان الحرف الذي قبل الياء ساكنًا، وما كان آخره واوًا، وكان الحرف الذي قبل الواو ساكنًا، وذلك نحو: ظبيٍ ورميٍ وغزوٍ ونحوٍ، تقول: ظبييٌّ ورمييٌّ وغزويٌّ ونحويٌّ، ولا تغير الياء والواو في هذا الباب، أنه حرف جرى مجرى غير المعتل. تقول غزوٌ فلا تغير الواو كما تغيّر في غدٍ، وكذلك الإضافة إلى نحيٍ والى العري.

فاذا كانت هاء التأنيث بعد هذه الياءات فإنّ فيه اختلافًا: فمن الناس من يقول في: رمية رمييٌّ، وفي ظبيةٌ: ضبييٌّ، وفي دميةٍ: دمييّ، وفي فتيةٍ فتييٌّ، وهو القياس من قبل أنّك تقول: رميٌّ ونحيٌّ فتجريه مجرى ما لا يعتل نحو درع وترس ومتن، فلا يخالف هذا النحو، كأنك أضفت إلى شيء ليس فيه ياء.

فإذا جعلت هذه الأشياء بمنزلة ما لا ياء فيه فأجره في الهاء مجراه وليست فيه هاء؛ لأنَّ القياس أن يكون هذا النحو من غير المعتل في الهاء بمنزلته إذا لم تكن فيه الهاء ولا ينبغي أن يكون أبعد من أميّ، فإذا جازَ في أميَّة: أمييٌّ، فهو أن يجوز في رميّ أجدر؛ لأنَّ قياس أميَّة وأشباهها التغيير. فهذا الباب يجرونه مجرى غير المعتل" (سيبويه، 1988، الصفحات 346-347).

ثم ذكر سيبويه رأي أبي عمرو نقلًا عن يونس وهو موافق لرأيه، ولكن يونس خالفه في الرأي فكان يقول في ظبيةٍ: ضبويٌّ.

وفي دميةٍ: دموي، وفي فتيةٍ: فتوي.

وقد علق الخليل على ذلك بأنّهم شبهوها حيث دخلتها الهاء بفعلة إذا أسكنت العين و(فعلةٍ) من بنات الواو سواء (سيبويه، 1988، صفحة 343).

وقد وافق المبرّد سيبويه واعترض على رأي يونس قائلًا: "فأمّا قول يونس في النّسب إلى ظبية: ضبويّ فليس بشيء" (المبرد، د.ت، صفحة 137).

ولم يكن يونس متفرّدًا بهذا الرأي، فلقد بوّب لما يقلبُ فيه الحرف الذي قبل يائي النّسب من حروف العلة، ابن السرّاج فقال: "إنَّ كان ما قبل الياء والواو حرف ساكن، قلبتْ في ظَبْيٍ: ظبوي، وغزوٌ ودلوٌ: دَلَويٌّ وغَزَوِيٌّ، لا تغيرُ فإن كان فيه هاء التأنيث فمنهم من يجعله بمنزلة ما لا هاء فيه وهو القياس" (ابن السرّاج، د.ت، صفحة 65).

هذا هو النّسب إلى مثل ظبيّة، أمّا النّسب إلى عروة وما أشبهه فكان رأي سيبويه أن يبقى على حاله عند النّسب وحذف الهاء فقال: "ولا تقول في عروة إلاَّ عرويٌّ؛ لأنَّ فعلةً من بنات الواو إذا كانت واحدة فعل لم تكن هكذا وإنما تكون ياءً، ولو كانت فعلة ليست على فعلٍ كما أبسرةً على بسر لكان الحرف الذي قبل الواو يلزمه التحريك، ولم يشبه عروة. وكنت إذا أضفت إليه جعلت مكان الواو ياءً كما فعلت ذلك بعرقوةٍ. ثم يكون في الإضافة بمنزلة فعلٍ. وإن أسكنت ما قبل الواو من فعلةٍ من بنات الواو التي ليست واحدة فعلٍ فحذفت الهاء إلى لم تغيّر الواو؛ لأنَّ ما قبلها ساكن، ويقوّي أن الواوات لا تغيّر قولهم في بني جروة، وهم حي من العرب: جرويٌّ.

وأما يونس فجعل بنات الياء فيّ ذا وبنات الواو سواءُ، ويقول في عروة: غَرَويٌّ. وقولنا: عُرْويٌّ" (سيبويه، 1988، صفحة 348).

وقد اعترض العكبري على يونس قائلًا: "أنه يقول: ظَبَويّ ووجهه على ضعفه أنّه قدّره فَعِلة بالكسر، فأبدل من الكسر فتحة فانقلبت الياءُ ألفًا ثم واوًا احتيالًا على الأخف، وخصَّ ذلك بالمؤنث؛ لأنَّه موضع التغيير، وقال في عُرْوَة: عُرَوِيّ بفتح الراء وهو بعيد؛ لأنَّه لا يستفيد بذلك خفة فإنّه إذا كسر الراء ثم فتحها، فالواو باقي بحالها فالسكون أخف" (العكبري، 1995، صفحة 151).

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.844

والقول الفصل في المسألة ما شرحه الرّضيّ بقوله: "أعلم إن فَعْلَة وفُعْلَة وفِعْلَة في المعتل اللام اليائي، نحو ظَبْيَة ورُقْيَة وقِنْيَة – من قَنَيْتُ الغنم وغيرها قِنْيَة– ومن المعتل الواوي، نحو: غَزْوَة، وعُرْوَة، ورِشْوَة ينسب إليها بحذف تاء التأنيث عند سيبويه على القياس كالصحيح؛ لأنَّ الياء والواو في آخر الاسم إذا كان ما قبلها ساكنًا كان حكمها حكم الصحيح؛ فيقال في ظَبْيَة: ظَبْيِيّ. كما يقال في تَمْرَة: تَمْرِيّ، وفي قِنْيَة قِنْيِيّ، وفي رُقْيَة رُقْيِيّ، وفي غَزْوَة: غَزْوِيّ، وفي عُرْوَة عُرْوِيّ، وفي رِشْوَة: رِشْوِيّ. والرِّشْوة: معروفة، وعُرْوَة القميص والكوز معروفة. والعُرْوَة: الأسدُ وأمّا زَنَوِيّ– في بني زِنْيَة، وقُرَوِيّ في قُرْيَة، فشاذ عنده سيبويه؛ لأنَّ القياس زَنِيّ، وقَرَبِيّ كما في الصحيح.

وقال يونس: النّسبة إلى ما لا تاء فيه كظَبْي وغَزْو، حكمها حكم الصحيح، فيقال منسوب إليهما، ظَبْيِيّ وغَزْوِيّ، والنّسبة إلى ما فيه التاء كظَبْيَة وغَزْوَة، إنما هي بفتح الساكن الذي قبل الياء والواو وقلب الياء واوًا كظَبَويّ وغَزَوِيّ – بفتح الياء والزاي بالقياس على عَمَوِيّ في الياء واوًا وفتح الميم، وكذلك سائرها، وهذا القياس بعيد، للفرق وهو أن ما قبل الياء في ظَبْيَة وغَزْوَة ساكن، والسكون يجعل الياء كالصحيح كما ثبت في الإعراب نحو ظَبْي ودَلْو" (الاستراباذي، 2004، الصفحات 390-391).

المطلب الرابع: النّسب إلى تغلب ومغرب

يرى الخليل أن تدع اللفظ على حالة عند النّسب إليه من غير تغيير، إذا كان نحو: تغلب ومغرب، فقال: "من قال في يثْرِب: يثْرَبِيٌّ، وفي تغْلِب: تغلَبِيٌّ، ففتح مغيِّرًا، فإنَّه غيَّر، مثل يرمي على ذا الحد، قال: يرمويٌّ، كأنّه أضاف إلى يرمي. ونظير ذلك قول الشاعر:

فكيـــف لنـــا باشـــرب إن لـــم تكـــن لنـــا دوانيـــــقُ عنـــــد الحـــــانويّ ولا نَقْـــــدُ

والوجه: الحانيُّ.

كما قال علقمة بن عبدة:

كـــأسُ عزيـــزٍ مـــن الأعْنـــابِ عتَّـــقها لـــــبعضِ أربابهـــــا حانِيّـــــةٌ حـــــوُمُ

لأنَّه إنّما أضاف إلى مثل: ناجيةَ، وقاض.

وقال الخليل : الذين قالوا: تَغْلَبِيٌّ ففتحوا مغيّرين كما غيّروا حين قالوا: سهليٌّ وبصريٌّ في بصري، ولو كان ذا لازمًا كانوا سيقولون في يشكر: يشكريٌّ، وفي جلهم: جلهميٌّ. وأن لا يلزم الفتح دليل على أنَّه تغيير كالتغيير الذي يدخل في الإضافة ولا يلزم؛ وهذا قول يونس" (سيبويه، 1988، الصفحات 340-342).

ووافق ابن السرّاج سيبويه قائلًا: "أمّا تَغْلب فحقّ النّسب أن تأتي به على القياس وتدعهُ على لفظه فتقول: تَغْلِبِيٌّ؛ لأنَّ فيه حرفين غير مكسورين، الياء مفتوحة والعين ساكنة، ومنهم من يفتح فيقول: تَغْلَبَيٌّ" (ابن السرّاج، د.ت، صفحة 64).

وقد علل ابن الحاجب تتالي الأمثال قائلًا: "وأمّا إذا لم يكن وضع الكلمة على أخف الأبنية بأن تكون زائدة على الثلاثة فلا يستنكر تتالي الثقلاء الأمثال فيها، إذا لم تكن في أصل الوضع مبني على الخفة، فمن ثَمَّ تقول: تَغْلِبِي ومَغْرِبِي وجَنَدِلِيٌّ وغلبطي ومستخرجي ومدحرجي وجحمرشي.

هذا عند الخليل، فتغلَبي بالفتح عنده شاذ لا يقاس عليه واستثنى المبرد من جملة الزائد على الثلاثة ما كان على أربعة، ساكن الثّاني نحو: تغْلِبي ويثربي، فأجاز الفتح فيما حرفه الأخير مع الكسر قياسًا مطردًا وذلك؛ لأنَّ الثّاني ساكن، والساكن كالميت المعدوم فلحق بالثلاثي. والقول ما قاله الخليل، اذا لم يسمح الفتح إلا في تغلِبِيّ" (الاستراباذي، 2004، الصفحات 18-19).

المطلب الخامس: الاستغناء عن ياء النّسب

قد يُستغنى عن النّسب فيُنسب بصيغ أُخرى، ذكرها النحاة، منها صيغة (فَعّالٍ)، وتستخدم هذه الصيغة للدلالة على صاحب حرفة، فيُنسبُ إلى حرفته، نحو أن يُقال: "لصاحب الثياب: ثَوَّاب، لصاحب العاج: عوَّاج، وذا أكثر من أن يُحصى، وقد قالوا: البتّيّ، أضافوه إلى البتُوتِ، وقد قالوا البَتَّات (ابن السرّاج، د.ت، صفحة 83).

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.844

ومن الصيغ الأخرى التي تدل على النّسب من غير ياء النّسب: اسم الفاعل، ويستخدم لصاحب الشيء، وليس بصنعة كصنيعة (فعّال) نحو أن "تقول لذي الدرع: دارعٌ، ولذي النبل: نابلٌ، ومثله ناشِبٌ، وتَامرٌ، ذو تمر، وآهلٌ أي ذو أهلٍ، ولصاحب الفرس: فارس، وعيشةٌ راضيةٌ، راضيةٌ: ذات رضًا ومثله طاعمٌ كاسٍ: ذو طعام وكسوة، وناعل ذو نَعْلٍ، وقالوا بَغَّال لصاحب البغل، شبهوه بالأوّل، وقالوا لذي السيف: سَيّاف، ولا نقول لصاحب الشّعير شَعَّار، ولا لصاحب البرّ برَّار، ولا لصاحب الفاكهة فكَّاهٌ، ولم يجيء هذا في كل شيءٍ، والقياس في جميع ذا أن تنسب إليه بالياء المشدّدة على شرائط النّسب" (ابن السرّاج، د.ت، صفحة 83).

وقد تدخل التاء على صيغة فاعل فما كان بغير تاء فهو للنسب، وما كان بالتاء يدل على إرادة الفعل كونه للتجدد والحدوث كالفعل، وما كان بمعنى النّسب ليس كذلك، بل هو للثبوت، نحو: حائض وحائضة، وطالق وطالقة، ألا ترى إلى قوله صلى الله عليه وسلم: "لا يقبل الله صلاة حائض إلاّ بخمار"، فإن المراد به الموصوفة بكونها من أهل الحيض لا من يجري دمها (السامرائي، 1981، الصفحات 54-55).

النتائج

أبرز النتائج التي يلاحظها أي باحث بعد تقصي مسائل الخلاف هي:

أولًا: رجوح كفة التيسير في النهاية؛ فالعربي بوجه عام، والنحوي بوجه خاص يتجافى عن تكرار الحروف المتشابهة، وكذا الحركات المتشابهة، وما حَذْفُ تاء التأنيث والياء قبلها من وزن فعيلة عند النّسب، إلاّ مثال على ذلك، طلبًا للخفة، بل إن رأيهم أن التغيير كلما ازداد كان الحذف ألزم.

ثانيًا: باب التجديد المستند إلى أصول العربيّة وقواعدها ما زال مفتوحًا، والبحث النحوي والصرفي لم يجمد – كما زعموا– على رأي الخليل وسيبويه، بل ما زال متطورًا، شرط عدم الإخلال بأوزان العربيّة وشروطها، ورأي الراهب أنستاس الكرملي دليل على عدم الرضا الأعمى بكل ما ورد من الأوائل، بل المناقشة العلميّة الواعية، حيث توصّل بعد إيراد العديد من الشواهد أن العرب لم ينسبوا إلى فعيل وفعيلة بقولهم: فَعليّ (بحذف الياء) إذ كان غير مشهور، بل فعيلي بإثبات الياء على أصلها.

ودعوة الأستاذ عباس حسن لاستهداف صيغة جديدة للنسب للاسم المعتل الآخر بالواو نحو: أرسطو وطوكيو، واحدة من المحاولات التي تريد أن تجعل من اللغة العربيّة لغة مطواعًا لمتطلبات العصر.

ومثلها رأي الدكتور أحمد مطلوب باستعمال النّسب بالألف والنون والياء المشدّدة نحو صيدلاني؛ لأنّه بعد الدراسة أثبت أن الدلالة التي تعطيها هذه الصيغة تختلف عن دلالة النّسب المعروفة نحو: أنثواني أنثوي.

ثالثًا : استعمال المولد المقيس على كلام العرب لحاجة، أمر تُقره المجامع اللغويّة، كما أقر المجمع اللغوي بالقاهرة المصدر الصناعي، وهو زيادة ياء النّسب والتاء نحو: الإنسانيّة، والوطنيّة، ولكنّ التجوّز في استعماله لغير حاجة غير الترفع عن أسلوب الأقدمين، باب لتشويه اللغة العربيّة والذهاب بروعتها المعهودة.

المصادر

أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي اللغوي الحنفي. (د.ت). *الكليّات*. بيروت: مؤسّسة الرّسالة للنشر.

أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله محب الدين العكبري. (1995). *اللباب في علل البناء والإعراب* (المجلد الأولى). دمشق: دار الفكر للنشر.

أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي ابن عصفور. (1996). *الممتع الكبير في التصريف* (المجلد الأولى). لبنان: مكتبة لبنان للنشر.

أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي المبرد. (د.ت). *المقتضب*. بيروت: عالم الكتب للنشر.

أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي ابن السرّاج. (د.ت). *الأصول في النحو*. بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة للنشر.

أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري. (د.ت). *أدب الكاتب أو أدب الكتّاب*. بيروت، لبنان : مؤسسة الرسالة للنشر.

أحمد مطلوب. (2003). *فصول في العربيّة*. بغداد: منشورات المجمع العلمي العراقي، مطبعة المجمع العلمي.

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.844

أنستاس الكرمليّ. (1935). مقال الأدب. *مجلة المقتطف*(المجلد السابع والثمانين).

حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الاستراباذي. (2004). *شرح شافية ابن الحاجب* (المجلد الأولى). مكتبة الثقافة الدينيّة للنشر.

صلاح محمد مهدي الفرطوسي، و هاشم طه شلاش. (2011). *المهذّب في علم التصريف* (المجلد الأولى). بيروت، لبنان: مطابع بيروت الحديثة.

عبّاس حسن. (1963). *النحو الوافي*. دار المعارف.

عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله يوسف ابن هشام أبو محمد، و جمال الدّين. (د.ت). *أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك*. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

عمر بن عثمان بن قنبر سيبويه. (1988). *الكتاب* (المجلد الثالثة). القاهرة: مكتبة الخانجي للنشر.

فاضل صالح السامرائي. (1981). *معاني الأبنية في العربيّة* (المجلد الأولى). بغداد: مطبعة جامعة بغداد.

محمد بن عبد الله بن العبّاس أبو الحسن ابن الوراق. (1999). *علل النحو* (المجلد الأولى). الرياض، المملكة العربية السعوديّة: مكتبة الرشد للنشر.

محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدّين ابن منظور. (1993). *لسان العرب* (المجلد الثالثة). بيروت: دار صادر للنشر.

References

Abu al-Baqa Ayoub bin Musa al-Husayni al-Quraimi al-Lughawi al-Hanafi. (n.d.). Al-Kulliyyat. Beirut: Al-Risalah Publishing Foundation.

Abu al-Baqa Abdullah bin al-Husayn bin Abdullah Muhibb al-Din al-Akbari. (1995). Al-Lubab fi Ilal al-Bina wa al-I'rab (First Volume). Damascus: Dar al-Fikr Publishing.

Abu al-Hasan Ali bin Mu'min bin Muhammad al-Hadrami al-Ishbili bin Asfour. (1996). Al-Mumti' al-Kabir fi al-Tasrif (First Volume). Lebanon: Maktabat Lubnan Publishing.

Abu al-Abbas Muhammad bin Yazid bin Abdul Akbar al-Thamali al-Azdi al-Mubarrad. (n.d.). Al-Muqtabas. Beirut: Alam al-Kutub Publishing.

Abu Bakr Muhammad bin al-Sari bin Sahl al-Nahwi bin al-Sarraj. (n.d.). Al-Usul fi al-Nahwy. Beirut, Lebanon: Al-Risalah Publishing Foundation.

Abu Muhammad Abdullah bin Muslim bin Qutaybah al-Dinuri. (n.d.). Adab al-Katib or Adab al-Kuttab. Beirut, Lebanon: Al-Risalah Publishing Foundation.

Ahmad Matloub. (2003). Chapters in Arabic. Baghdad: Publications of the Iraqi Scientific Academy, Scientific Academy Press.

Anastas Al-Karmeli. (1935). Literature Article. Al-Muqtataf Magazine (Volume 87).

Hassan bin Muhammad bin Sharaf Shah Al-Hussaini Al-Istrabadi. (2004). Explanation of Shafiyyah Ibn Al-Hajib (Volume 1). Library of Religious Culture for Publishing.

Salah Muhammad Mahdi Al-Fartusi, and Hashim Taha Shalash. (2011). Al-Muhadhdhab in the Science of Morphology (Volume 1). Beirut, Lebanon: Beirut Modern Press.

Abbas Hassan. (1963). Comprehensive Grammar. Dar Al-Maaref.

Abdullah bin Youssef bin Ahmed bin Abdullah Youssef bin Hisham Abu Muhammad, and Jamal Al-Din. (n.d.). The Clearest Paths to Ibn Malik's Alfiyyah. Dar Al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution.

Omar bin Othman bin Qanbar Sibawayh. (1988). The Book (Volume 3). Cairo: Al-Khanji Library for Publishing.

Fadhel Saleh Al-Samarrai. (1981). Meanings of Structures in Arabic (Volume 1). Baghdad: Baghdad University Press.

Muhammad ibn Abdullah ibn al-Abbas Abu al-Hasan ibn al-Warraq. (1999). Reasons for Grammar (Volume 1). Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia: Al-Rushd Library for Publishing.

Muhammad ibn Makram ibn Ali Abu al-Fadl Jamal al-Din ibn Manzur. (1993). Lisan al-Arab (Volume 3). Beirut: Dar Sadir for Publishing.

DOI: https://doi.org/10.47831/mjh.v3i1.844